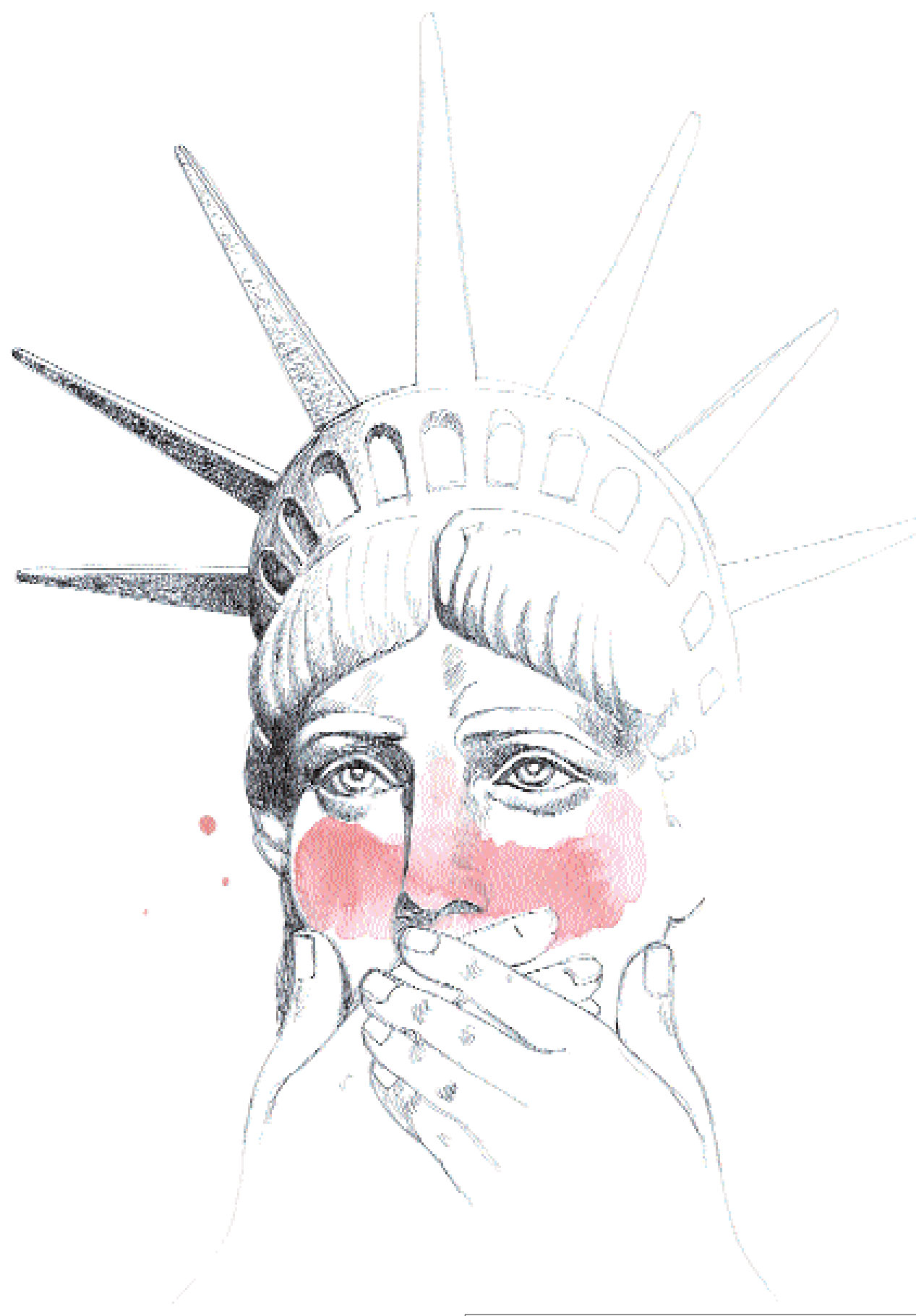


حقيقة المزاعم الأميركية حول الاتجار بالبشر في السلطنة

ترويج «الافتراءات» ثم التفكير في «العقوبات» .. و«الوطن» تفند

■ في إطار العلاقات الدولية وعلاقات الدول بعضها مع البعض، وعلى طاولات الحوار الدبلوماسي يبدو من المنطقي تبادل الأفكار ووجهات النظر حيال مختلف القضايا العام منها والخاص، وينفس القدر بمكثنا القول: إن قوة علاقات الصداقة والشراكة الاستراتيجية بين دولتين تحكمها اتفاقيات وعلاقات قوية ينبغي أن تقوم على أساس من المصادقة القائمة على علم وقهم تام بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لطرفي العلاقة والاحترام المتبادل والسعي نحو إعطائها دفعات قوية أمام بما يخدم مصالح الشعبين، ذلك هو الهدف النهائي والأساسي للعلاقات الدولية. وينطق الوجه الآخر للعملة فإن قلنا إنها تمثل المبادئ يعني الخروج بالأمر عن مسارها الصحيح والمعتاد، والدخول إلى منطقت لا تخدم تلك العلاقات، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها تمثل حجر عثرة في الطريق نحو الوصول إلى نقاط التقاء نحن في أمس الحاجة إليها.



كلية التربية والتعليم

أول كلية خاصة للبيات في السلطنة بالإرتباط الأكاديمي مع جامعة عمان الأهلية بالأردن تحت إشراف وزارة التعليم العالي في السلطنة تمنح كلية الزهراء للبيات من فتح باب التسجيل والقبول للعام الأكاديمي 2008/2007

تمنح الكلية دورتي البكالوريوس

في التخصصات التالية:

- العلوم المالية والمصرفية (2) إدارة الأعمال (3) الحاسبية
- تكنولوجيا المعلومات (5) التصميم الجرافيكي (6) اللغة الإنجليزية وآدابها
- تكنولوجيا الاتصالات
- تكنولوجيا المعلومات

التسجيل مفتوح يومياً من 8 صباحاً إلى 4 عصراً وسائل تعليمية متميزة وخدمات طلابية مساندة برنامج تعليمي متميز باللغة الإنجليزية رسوم دراسية وحصولات تعليمية خدمات نقل وسكن وعلاوة صحية ومكتبات ثقافية مجهزة بالشبكة الإلكترونية وبنية العنقبة وفا نقة السرعة نقل احتوائها في محافظة مسقط دراسة مساندة لزيارات البيوت والمؤتمرات مع خصم خاص

تتبع كلية الزهراء للبيات أحدث المقاييس الدولية في تقنيات التعليم حيث وفرت لطلابها في مختلف التخصصات اعدادات دراسية حديثة مكيفة ومزودة بأجهزة عرض المعلومات كما وفرت مختبراً متطوراً وفاقية سريعة لكافة التخصصات، وأفضل الوسائل التقنية المتغيرة لتسهل تكلو لزيها المعلومات، وتتحتوي ورشة التصميم الجرافيكي على وسائل الطباعة المثبتة إضافة إلى مختبر التصوير التي تتوفر بها كابتها

مسئلتك بأيد أمينة

هاتف: 24605010 فاكس: 24607122 الموقع الإلكتروني: www.zahracol.edu.om

■ والواقع يحزم بأن الامر انتقل من دائرة التعميم الى التخصيص في تلك الزاوية بالذات (أي مسألة العلاقات الدولية) مما ينبغي أن تكون عليه آليات ادارة علاقات الشراكة والصداقة، حيثما جانبتي الامارة الأميركية جادة الصواب في اتهاماتها ومزاعمها غير المدعومة بالاسناد والحجج والبراهين السليمة للسلطة في قضية هي في صلب اهتمام المجتمع الدولي، في حين تبدل السلطنة بكل اجترها جديداً حينما لمواجهتها، باعتراف منظمة الامم المتحدة نفسها .. وهي قضية الاتجار بالبشر!..

■ اتهامات وافتراءات فقد تعجأ الممانيون والمقومون على أرض السلطنة في يونيو الماضي بانتهام التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بخصوص الاتجار بالبشر في السلطنة وة دول اعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالفشل في العمل على منع عملية الاتجار بالبشر، حيث رأت الحكومة الفيدرالية الأميركية ان دول المجلس لم تظهر أي التزام تجاه الوفاء بالمعايير الدولية لمنع الاتجار بالبشر.

■ المفاجأة الكبرى هي تصنيف السلطنة ضمن دول الفئة الثالثة في التقرير، وهي أدنى مرتبة يمكن أن تصنف فيها أي دولة في العرف الأميركي، وهي مرتبة تكون معرضة لغرض عقوبات عليها.

■ تقرير الخارجية الاميركية الذي يقع في ٢٢٦ صفحة يفرض العديد من الأسئلة المنطقية التي تحاصر العقل عند مطالعته.. منها على سبيل المثال لا الحصر.. هل هذه الاتهامات معقولة واقعية؟ .. وما هي الدلائل على تلك العيوي والمزاعم التي أطلقتها وزارة الخارجية الأميركية؟ وهل كان هذا التقرير نتيجة لفحص ودراسة جادة أم هو مجرد افتراء سطحي غير مبرر على السلطنة؟ .. في وقت لم يصدر عن حكومة السلطنة أي رد علني على الاتهامات الأميركية.

■ الحقيقة أن الأمر يثير الكثير من الشك والقلق تجاه الطريقة التي اختار بها هذا التقرير الأميركي للتعامل مع السلطنة.. فمما لا يفيق عن فلتة عاقل أن الفكرة القائلة: إن السلطنة لم تظهر أي التزام تجاه الوفاء بالمعايير الدولية، وهي فكرة غير مقبولة بشكل واضح، وفي وقت يبدو من الساذجة أن نفترض أنه ليس هناك مشكلة تتعلق بقضايا الاتجار بالبشر في البلاد، فهناك دلائل واردة على أن الحكومة العمانية تعمل للحد من هذه الظاهرة.

■ ومن بين النقاط التي تتحدث وزارة الخارجية الأميركية عن تقصير السلطنة بشكل خطير فيها احتجاز أصحاب العمل لجوازات سفر العمال الأجانب، وهو ما يستتبعه خرقاً واسع، على الرغم من عدم تحقق أي دلائل على هذه المزاعم، وحتى إذا كانت هناك انتهاكات في هذه المنطقت، فإن وزارة الخارجية الأميركية قد جانبها في الصواب في مزاعمها بأن السلطنة لم تفعل أي شئ لمعالجة هذه المشكلة فغضبي عن البيات أن حكومة السلطنة تجعل جهوداً ضخمة وهضبة بشكل مستمر في تعقب مثل هذه الانتهاكات، وسيتبع المحاكمات القليلة عالية المستوى وقت الضرورة، والعقوبات الصارمة الموعودة على أي شخص يثبت تورطه وإدانته، برسالة واضحة إلى أي جهة عمل مجردة من المبادئ والضمير تفكر في استغلال عمالها بأي

■ لا يغيب عن الذاكرة تلك الدراسة التي أعدها مؤشر السلام العالمي (غلوبال بيس انديكس)، وأكد من خلالها أن السلطنة تعد الدولة الأولى الأكثر أمناً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما احتلت المرتبة الثانية والعشرين على مستوى هذا الصدد

■ هكذا تدق ساعة الحقيقة لتؤكد أنه لا ينبغي نشر تقارير مضللة ومشومة للسلعة عن الدول الأخرى، وخصوصاً من قبل أصدقاء في هذا الجهد الدولي كطريق معقول لتشجيع التعاون الفعال، خاصة عندما يصدر هذا التقرير عن الولايات المتحدة نفسها التي تصر على عدم نشر التقارير التي تتعلق بشؤونها الداخلية

■ اللواتي يهاجرون إلى أميركا بمتجه منة البغاء، كما أن هناك عدداً غير معروف من مواطني الولايات المتحدة والمقيمون أيضاً فيها تم الاتجار بهم داخل الولايات المتحدة من أجل الاستعداد الجنسي والسخرة والعمل القسري بشكل أساسي ولكن لاغون قال " في الوقت الذي لم يتم فيه تصنيف الولايات المتحدة ضمن فئة معينة، إلا أنها مستعدة لمواجهة أي حكم يصدر عليها " وهو ما يمثل سقطة أخرى بنفث الإشارة إليها، إذ أنه من المفترض أن تندرج الولايات المتحدة عليها ضمن فئة معينة من فئات التقرير وفقاً للمقاييس الموضوعة للظاهرة وحجم مشكلة الاتجار بالبشر وشهادات الضحايا، وهو ما يفرضه أدنى درجات الشفافية، وما أن التصنيف غانت حسبما يفهم من كلام المسؤول الأميركي - فكيف سيكون الحكم؟

■ ما هي سلطة واشنطن لتصدر تقريراً حول الضل المزعوم في الوفاء بالمعايير الدولية؟

■ ما هي سلطة واشنطن لتصدر تقريراً حول الضل المزعوم في الوفاء بالمعايير الدولية؟

■ أميركا تخفي حجم المشكلة عندها وتحدث عن استعدادها لمواجهة حكم الآخرين!!

■ تقرير للأمم المتحدة: السلطنة تفوقت على أميركا في محاربة الاتجار بالبشر



■ كما يحمل التقرير أيضاً زعماً آخر بأن السلطنة يمكن أن تكون وجهة للنساء القادمات من الصين، الفلبين، المغرب ودول أوروبا الغربية من أجل الاستغلال الجنسي التجاري .. فما هو اللب الذي يدعم القول بحدوث عمليات الاتجار بالبشر في هذا البلد؟ إن استعمال الغفل (يمكن) وكما ورد في التقرير (may) أن يفسد الواقعة من أساسها لأن المصطلح يعني التفتيش والقطع، فهي فرضية معينة على التخمين فقط، حتى أن كاتب التقرير لم يتأكد من وقوع هذه الحوادث وجعل التقرير بياناً ثابتاً بدلاً من مجرد احتمال. ولذا أن نشاهد حول مرفع الخنطوم من الأعراب السياسي في تقرير رسمي مقفّر؟ حيث إن الف (باء) التحليل السليم هو أن تجرى دراسة موضوعية موقفة تؤكد صحة التقرير ودعومة بالأدلة العلمية.

■ رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان: التجاوزات تتم من خلال الوطاء بالدول المصدرة للأيدي العاملة



■ رفض سعادة خليل بن عبدالله الصنيان رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان ما ورد في تقرير وزارة الخارجية الاميركية الذي زعم أن السلطنة لم تحذل جهوداً كافية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، ولم تتلق أي شكوى حول وجود تجاوزات في هذا الشأن في وقت تسود فيه شك التجاوزات ظاهرة عالمية وقال سعادته: إن أصحاب الأعمال شاركون في ندوة حول ظاهرة الاتجار في البشر، على هامش مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد الشهر الماضي، وشاركت في الندوة الدول المصدرة للأيدي العاملة بقعود موقفة والتي من بينها الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا وحضور الدول المستقلة للأيدي العاملة وهي دول مجلس التعاون الخليجي علاوة على الأردن.

■ إبراهيم الصوافي: الإنسان ليس سلعة ومجتمعنا يتقيد بالشرع الحنيف



■ أكد فضيلة الشيخ ابراهيم الصوافي الباحث بمكتب الأفتاء أن الله تعالى خلق الإنسان خلقاً خاصاً وميزه بميزات عن كثير من المخلوقات، قال تعالى " ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" ويقول جل شأنه " يا أيها الإنسان ما غرّبك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك، في أي صورة ما شاء ركبك " من خلال هذه الآيات الكريمة يتضح لنا حسن خلق الله للإنسان وتكريمه له، فهو خليفة الله في الأرض، ولأجل قيامه بمهمة الخلافة سخر له ما في السموات وما في الأرض.

■ محمد بن علي بن ناصر العلوي وزير الشؤون القانونية أمام اجتماعات الدورة السادسة والاربعين للمنظمة القانونية الآسيوية الأفريقية والتي عقدت في مدينة نيبي تاون بجنوب أفريقيا، حيث قال تعليه: إن صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٧ / ٢٠٠٧ بالموافقة على انضمام السلطنة إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر البروتوكولات الملحق بها هو لبغ دليل على قوة التوجه العماني لمحاربة الجريمة وكافة أشكالها وأصنافها ومشاطرتها للجهد الدولي في هذا الصدد، كما جاء تأكيد عمالي معالي وزير الشؤون القانونية وأيضاً حول سعي السلطنة، منذ بداية تفتيتها العملية، إلى تعزيز حقوق الإنسان وتعليلها كإحدى الأولويات الوطنية في مسيرة التنمية الشاملة والتي تكريس مبدأ العمل الجماعي مع المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال وإلى الاهتمام بالبي وضعها في إطار الممارسات الفعالة والخروج بها من حيز الشكارات إلى واقع التطبيق، وتوقيع معاليه في هذا الصدد إلى إنشاء السلطنة لجنة لحقوق الإنسان تتبع وزارة الخارجية وتضم كافة الامور المتعلقة بحقوق الإنسان واللجنة اختصاصات لا تقل أهمية عن اختصاصات وصلاحيات أية لجنة أو منظمة حقوق إنسان مماثلة.

المدعي العام لـ «الوطن»:

السلطنة تعترم إصدار قانون وطني مستقل لمكافحة الاتجار بالبشر

■ لم تسجل لدينا أية مخالفة وما ورد بالتقرير الأميركي لا أساس له من الصحة

فكرة القانون ليست وليدة اليوم إنما هو تأكيد لما تضمنه قانون الجزاء العماني



■ رفض سعادة حسين بن علي الهلالي المدعي العام صحة ما ورد في التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الاميركية بخصوص الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٦، والمتضمن الإشارة إلى وجود قصور في الجهود المبذولة من قبل السلطنة في مكافحة الاتجار بالبشر، وأعلن مساعدته في تصريحات خاصة لـ(الوطن) أن السلطنة تعترم إصدار قانون وطني مستقل لمكافحة الاتجار بالبشر، وأن الموضوع قيد الدراسة ولم تنته الجهات المعنية بإعداد المشروع منه حتى الآن.

■ حسين الهلالي: وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الممثل لانقافية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المشار إليها، ويهدفان إلى مساعدة الدول الجزرية لدى وضع كل منها لتشريع وطني لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر، وقد تم عرض المشروعين على اللجنة في الاجتماعات والفعاليات المرتبطة بالمشروع منه حتى الآن.

■ وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الممثل لانقافية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والتي من بينها البروتوكول منع الاتجار بالبشر، وقد تم إعداد مشروع قانون الجزاء الوطني فجرم مختلف صور الاتجار بالبشر وأورد أحكاماً خاصة لحماية ضحاياه وغير ذلك من الأحكام الانسانية.

■ وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الممثل لانقافية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والتي من بينها البروتوكول منع الاتجار بالبشر، وقد تم إعداد مشروع قانون الجزاء الوطني فجرم مختلف صور الاتجار بالبشر وأورد أحكاماً خاصة لحماية ضحاياه وغير ذلك من الأحكام الانسانية.

■ وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الممثل لانقافية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والتي من بينها البروتوكول منع الاتجار بالبشر، وقد تم إعداد مشروع قانون الجزاء الوطني فجرم مختلف صور الاتجار بالبشر وأورد أحكاماً خاصة لحماية ضحاياه وغير ذلك من الأحكام الانسانية.

■ وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الممثل لانقافية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والتي من بينها البروتوكول منع الاتجار بالبشر، وقد تم إعداد مشروع قانون الجزاء الوطني فجرم مختلف صور الاتجار بالبشر وأورد أحكاماً خاصة لحماية ضحاياه وغير ذلك من الأحكام الانسانية.

حقيقة المزاعم الأميركية حول الاتجار بالبشر في السلطنة

ترويج «الافتراءات» ثم التفكير في «العقوبات» .. و«الوطن» تفند

■ في إطار العلاقات الدولية وعلاقات الدول بعضها مع البعض، وعلى طاولات الحوار الدبلوماسي يبدو من المنطقي تبادل الأفكار ووجهات النظر حيال مختلف القضايا العام منها والخاص، وينفس القدر بمكثنا القول: إن قوة علاقات الصداقة والشراكة الاستراتيجية بين دولتين تحكمها اتفاقيات وعلاقات قوية ينبغي أن تقوم على أساس من المصادقة القائمة على علم وقهم تام بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لطرفي العلاقة والاحترام المتبادل والسعي نحو إعطائها دفعات قوية أمام بما يخدم مصالح الشعبين، ذلك هو الهدف النهائي والأساسي للعلاقات الدولية. وينطق الوجه الآخر للعملة فإن قلنا إنها تمثل المبادئ يعني الخروج بالأمر عن مسارها الصحيح والمعتاد، والدخول إلى منطقت لا تخدم تلك العلاقات، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها تمثل حجر عثرة في الطريق نحو الوصول إلى نقاط التقاء نحن في أمس الحاجة إليها.

■ المفاجأة الكبرى هي تصنيف السلطنة ضمن دول الفئة الثالثة في التقرير، وهي أدنى مرتبة يمكن أن تصنف فيها أي دولة في العرف الأميركي، وهي مرتبة تكون معرضة لغرض عقوبات عليها.

■ تقرير الخارجية الاميركية الذي يقع في ٢٢٦ صفحة يفرض العديد من الأسئلة المنطقية التي تحاصر العقل عند مطالعته.. منها على سبيل المثال لا الحصر.. هل هذه الاتهامات معقولة واقعية؟ .. وما هي الدلائل على تلك العيوي والمزاعم التي أطلقتها وزارة الخارجية الأميركية؟ وهل كان هذا التقرير نتيجة لفحص ودراسة جادة أم هو مجرد افتراء سطحي غير مبرر على السلطنة؟ .. في وقت لم يصدر عن حكومة السلطنة أي رد علني على الاتهامات الأميركية.

■ الحقيقة أن الأمر يثير الكثير من الشك والقلق تجاه الطريقة التي اختار بها هذا التقرير الأميركي للتعامل مع السلطنة.. فمما لا يفيق عن فلتة عاقل أن الفكرة القائلة: إن السلطنة لم تظهر أي التزام تجاه الوفاء بالمعايير الدولية، وهي فكرة غير مقبولة بشكل واضح، وفي وقت يبدو من الساذجة أن نفترض أنه ليس هناك مشكلة تتعلق بقضايا الاتجار بالبشر في البلاد، فهناك دلائل واردة على أن الحكومة العمانية تعمل للحد من هذه الظاهرة.

■ ومن بين النقاط التي تتحدث وزارة الخارجية الأميركية عن تقصير السلطنة بشكل خطير فيها احتجاز أصحاب العمل لجوازات سفر العمال الأجانب، وهو ما يستتبعه خرقاً واسع، على الرغم من عدم تحقق أي دلائل على هذه المزاعم، وحتى إذا كانت هناك انتهاكات في هذه المنطقت، فإن وزارة الخارجية الأميركية قد جانبها في الصواب في مزاعمها بأن السلطنة لم تفعل أي شئ لمعالجة هذه المشكلة فغضبي عن البيات أن حكومة السلطنة تجعل جهوداً ضخمة وهضبة بشكل مستمر في تعقب مثل هذه الانتهاكات، وسيتبع المحاكمات القليلة عالية المستوى وقت الضرورة، والعقوبات الصارمة الموعودة على أي شخص يثبت تورطه وإدانته، برسالة واضحة إلى أي جهة عمل مجردة من المبادئ والضمير تفكر في استغلال عمالها بأي

■ لا يغيب عن الذاكرة تلك الدراسة التي أعدها مؤشر السلام العالمي (غلوبال بيس انديكس)، وأكد من خلالها أن السلطنة تعد الدولة الأولى الأكثر أمناً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما احتلت المرتبة الثانية والعشرين على مستوى هذا الصدد

■ ما هي سلطة واشنطن لتصدر تقريراً حول الضل المزعوم في الوفاء بالمعايير الدولية؟

■ ما هي سلطة واشنطن لتصدر تقريراً حول الضل المزعوم في الوفاء بالمعايير الدولية؟